ران غرينشتاين*

الصهيونية والاستيطان والاحتلال: الاستمرارية والتغيير

حينما ننظر إلى مشروع الاستيطان الذي أطلقته إسرائيل في أعقاب العام ١٩٦٧ من منظور تاريخي، فإن جملة من الأسئلة تستحق إيلاءها انتباهًا خاصًا. ويتعلق أول هذه الأسئلة بالاستمرارية والتغيير: هل يقتصر هذا المشروع الاستيطاني على كونه مجرد مرحلة أخرى في عملية لم تزل جاريةً على قدم وساق منذ أواخر القرن التاسع عشر، أم أنه تطور جديد برمته؟ ويتسم ثاني هذه الأسئلة بطابع يستدعي قدرًا أكبر من التحليل: ما هي القوى ذات الصلة التي تشكّل السياسة القائمة على الاستيطان؟ وهل تتمثل هذه السياسة في السعي إلى الاستحواذ على الأرض، أو البحث عن العمل أم في الاعتبارات الأيديولوجية أو سلطة الدولة؟ ويرتبط السؤال الثالث بالنماذج: ما هي أوجه الشبه أو الإجراءات المماثلة التي يمكن الاستعانة بها من أجل فهم الاستيطان في حالة إسرائيل/فلسطين؟

نتناول فيما يلي من هذه الورقة كل سؤال من هذه الأسئلة على حدة لكي نضع المرحلة الراهنة في سياقاتها التاريخية والمفاهيمية والمقارنة.

الحقبة العثمانية

يعود المشروع الاستيطاني الصهيوني في أصوله إلى أواخر القرن التاسع عشر، قُبيل نهاية الحقبة العثمانية. ففي غضون فترة لا تزيد على ٣٠ عامًا، عمل المهاجرون اليهود الذين قَدِموا من أوروبا الشرقية على تشييد العشرات من القرى (الموشافوت) والبلدات في فلسطين. وفي هذا السياق، دخلت طائفة من المجتمع اليهودي للمرة الأولى في اتصال مباشر مع الفلسطينيين العرب الذين كانوا يقيمون في الأرياف، والذين كانوا يشكّلون غالبية

* محاضر في قسم علم الاجتماع، جامعة ويتووترزراند- جنوب أفريقيا.

نظرت الرؤية الصهيونية الأصلية إلى «العودة» إلى الأرض وإنشاء التجمعات السكنية التي وظّفت اليد العاملة التي تملكها باعتبارهما محورين أساسيين في برنامجها. ولكن الظروف السائدة في فلسطين كانت تختلف عما كان يدور في مخيال المستوطنين، الذين عجزوا عن تأمين قدرة مستوطناتهم على البقاء والحياة من الناحية الاقتصادية. وقد أفرز هذا الوضع جملة من التغييرات، منها اعتماد الزراعة التي ترتكز على حقول أشجار الفاكهة وبيارات الحمضيات. وعمد هؤلاء المستوطنون إلى إنتاج المحاصيل الزراعية لغايات تصديرها بصورة أساسية، في الوقت الذي اعتمدوا فيه على تأمين مؤنهم الغذائية من الأسواق العربية المحلية. وقد استدعت هذه الإستراتيجية الجديدة ضخ استثمارات هائلة من رؤوس الأموال وتشغيل العمال العرب لقاء أجر.

السكان في ذلك العهد. وبتلك الطريقة، باتت المسائل المرتبطة بالأرض والعمل تتبوأ موقع الصدارة، وشكّلت بالتالي مؤشرًا على بداية صراع طويل الأمد على مستقبل هذه البلاد.

وكانت مساحات شاسعة من الأراضي التي اشترتها الحركات الاستيطانية والأفراد والشركات اليهودية تقع في مناطق تغلب فيها ملكيات الأراضي الكبيرة، والتي كانت تتركز في المناطق الساحلية والسهول. وفي مستهلّ الحقبة التي شهدت انطلاق المشروع الاستيطاني، قبل نشوب الحرب العالمية الأولى، جرى شراء ما نسبته ٥٠٪ من الأراضي من كبار مُلّاك الأراضي الغائبين الفلسطينيين والعرب، كما اشتُريت مساحة بلغت نسبتها ٣٧٪ من مصادر أخرى – الدولة، والكنائس، والشركات الأجنبية ورجال الأعمال الأثرياء. ولم تزِد نسبة الأراضي التي اشتُريت من الفلاحين الذين كانوا يمتهنون حرفة الزراعة على ١٠٪.[١]

وكان مستأجرون وعمال يقومون على زراعة أراضي الغائبين وفلاحتها. وكان هؤلاء يعتمدون على الوصول إلى تلك الأراضي لتأمين سُبل عيشهم وكسب قوتهم، غير أنهم حُرموا من الوصول إليها بسبب نقل ملكيتها. وباتت حقوق المستأجرين تشكّل نقطة تثير الخلاف بين المزارعين الأصلانيين القدماء والمُلّاك المستوطنين الجدد. وحسبما ورد على لسان موشيه سميلانسكي (وهو أحد الشخصيات الاستيطانية البارزة)، «لقد اشترى المستوطنون الجدد الأراضي من كبار المُلاك الذين استملكوا أراضيهم، في معظم الحالات، من خلال أعمال السلب وانتهاك الحقوق. والفلاح الذي سُلبت أرضه منه ... لن ينساها ولن يسامح»، و«سوف تنتقل ذكرى أرضه والشعور بالنقمة من الأب إلى ابنه.»[٢]

ويفترض إسحق إيبشتاين، في مقالة نشرها في العام ١٩٠٧ تحت عنوان «المسألة الخفية» أن «الفلاح المستأجر ليس ضيفًا في الأرض التي يستأجرها، بل هو مقيم دائم فيها ... ومما جرى عليه العرف أنه في الحالات التي تنتقل فيها ملكية الأرض من شخص إلى آخر، فإن المستأجر يبقى على الوضع الذي هو عليه، ولكننا عندما نشتري تلك الأرض فإننا نطرد المزارعين الذين كانوا يفلحونها في السابق منها عن بكرة أبيهم». ويثير هذا الأمر الإشكاليات لأننا «ما لم نكن نريد أن نخدع أنفسنا عن قصد، فعلينا أن نقرّ بأننا نطرد أناسًا فقراء من مساكنهم البائسة ونحرمهم من سبل عيشهم وأسباب بقائهم.»[٣]

وقد نظرت الرؤية الصهيونية الأصلية إلى «العودة» إلى الأرض وإنشاء التجمعات السكنية التي وظّفت اليد العاملة التي تملكها باعتبارهما محورين أساسيين في برنامجها. ولكن الظروف السائدة في فلسطين كانت تختلف عما كان يدور في مخيال المستوطنين، الذين عجزوا عن تأمين قدرة مستوطناتهم على البقاء والحياة من الناحية الاقتصادية. وقد أفرز هذا الوضع جملة من التغييرات، منها اعتماد الزراعة التي ترتكز على حقول أشجار الفاكهة وبيارات الحمضيات. وعمد هؤلاء المستوطنون إلى إنتاج المحاصيل الزراعية لغايات تصديرها بصورة أساسية، في الوقت الذي اعتمدوا فيه على تأمين مؤنهم الغذائية من الأسواق العربية المحلية. وقد استدعت هذه الإستراتيجية الجديدة ضخ استثمارات هائلة من رؤوس الأموال وتشغيل العمال العرب لقاء أجر.

ومع التحول إلى تشغيل العمال المحليين على نطاق واسع، تجاوز عدد الأسر العربية التي باتت تعمل في المستوطنات، أو تستأجر الأراضي منها، عدد المستوطنين اليهود. وكان أفراد تلك الأسر يعملون في قطاعات الزراعة والبناء والأمن والخدمات المنزلية. وكان وجودهم في عدد ليس بالقليل من المستوطنات ملحوظًا على نحو لا يمكن تجاهله. وقد سبَّب هذا الوضع قدرًا كبيرًا من القلق في أوساط النشطاء الصهاينة الذين نظروا إليه باعتباره يتناقض مع الأسس المنطقية التي كان المشروع

الاستيطاني يقوم عليها.

وقد شرع المستوطنون في تشكيل نخبة تعيش على عمل الآخرين لتأمين سبل عيشهم. ومع ذلك، كان العدد المحدود لهؤلاء المستوطنين ووجودهم الذي كان يتركّز في مواقع بعينها يعني أن تأثيرهم على المجتمع برمته كان ضئيلاً. وفيما يتصل بالبيئة المباشرة التي عاشوا فيها، فقد أضفت علاقات العمل التي كانت قائمة بين المزارعين والفلاحين بعدًا جديدًا على الصراع الوليد في حينه، حيث أفرزت هذه العلاقات آثارها في تصاعد ذلك الصراع أو التخفيف من حدته في الوقت ذاته. وشكّلت المعاملة السيئة التي لقيَها العمال العرب على يد المزارعين اليهود سببًا في انتشار الغضب والامتعاض بين صفوفهم. وفي الوقت نفسه، تراجعت وتيرة معاداة المستوطنين، الذين أفضى ما قاموا به من شراء الأراضي إلى إخلاء مستأجريها منها، مع مرور الوقت، حيث بات هذا الوضع يكتسب صفة طبيعية. ومع التطور الذي شهدته مزارع البساتين باعتبارها الأساس الاقتصادي الذي قام عدد كبير من الموشافوت عليه، لم يكن الاستيطان اليهودي يعني بالضرورة تهجير المزارعين والمستأجرين من أراضيهم بالنظر إلى أن هؤلاء كان في وسعهم أن يستأجروا مساحات من تلك الأراضي مرة أخرى، أو الحصول على فرص عمل في المستوطنات، في حالات ليست بالقليلة.

وفي ضوء ما تقدم، يفترض رشيد خالدي أن «المستوطنين البراغماتيين والذين لم يكونوا يتبنّون نزعة أيديولوجية من موجة الهجرة (عالياه) الأولى كانوا بالتالي ومن ناحية فعلية يعاملون الفلاحين بصورة لا تختلف اختلافًا كبيرًا عن المعاملة التي كانوا يلقونها من مُلاك الأراضي العرب السالفين، حيث استولوا على أملاكهم مع أنهم لم يجرّدوهم منها بصورة كاملة في معظم الحالات. وقد تغير هذا الوضع بصورة جذرية مع انطلاق موجة الهجرة الثانية في مطلع القرن العشرين، حينما ترسخت فكرة "غزو العمل"، التي كانت تعني استبدال العمال العرب بعمال يهود، واستُهلّ شكل جديد من أشكال الاستعمار الإقصائي.» [٤]

وقد أضفت الهجرة الثانية (١٩٠٤-١٩١٤) بعدًا جديدًا على الصراع. فقد كان الآلاف من المهاجرين الشباب يبحثون عن فرص العمل، في الوقت الذي كان فيه المزارعون في الموشافوت يفضلون تشغيل العرب لجملة من الأسباب: فقد كان هؤلاء العمال يفوقون أقرانهم في إنتاجيتهم، وكانت أجورهم أرخص لأنهم كانوا يستطيعون الوصول إلى الأراضي وإنتاج الكفاف، كما كان يسهل ضبطهم أكثر من غيرهم. وفي المقابل، كان العمال اليهود يملكون حظًا أدنى من الخبرة، وكانوا أقل قدرة على التأقلم مع المناخ والمتطلبات القاسية التي يفرضها العمل في قطاع الزراعة، وكان تشغيل هؤلاء العمال اليهود مكلفًا لأنهم كانوا معتادين على مستوى معيشي أعلى يفرض عليهم الوفاء بجميع احتياجاتهم من الأجور التي يتقاضونها. وكان هذا الأمر يعني أن المشروع الصهيوني، الذي اعتمد سابقا على الهجرة المتواصلة، لم يكن ليُكتب له البقاء والحياة دون أن يقدم الإعانات الخارجية لهؤلاء العمال اليهود. وحسبما ورد على لسان آرثر روبين (Arthur Ruppin)، وهو أحد كبار مسؤولي المشروع الاستيطاني، في العام ١٩١٣: «غالبًا ما تكون تلك المشاريع القائمة في فلسطين والتي تدرّ أكبر قدر من الأرباح على رجل الأعمال هي الأقل فائدة في مهمتنا القومية. والعكس صحيح، فالكثير من المشاريع التي لا تدر الربح من وجهة نظر تجارية تكتسب قيمة قومية عليا». [٥]

ولم تكن النداءات التي وُجهت لاعتماد المبادئ القومية والتضامن بين اليهود كافيةً في حد ذاتها. فمن الناحية السياسية، كانت الحركة الصهيونية أضعف من أن تجبر المزارعين على الامتثال للضرورات التي يحتمها المشروع الاستيطاني، ولم يكن في وسعها أن تعوضهم عن الخسائر التي تلحق بهم إن هي شغّلت المهاجرين اليهود. ولم تُفضِ حملة العمل اليهودي التي أطلقها العمال إلى إفراز تغييرات فورية في هيكلية الإنتاج والتشغيل، ولكنها أدت في نهاية المطاف إلى اعتماد إستراتيجية استيطانية تقوم في أساسها على التشغيل الذاتي للمهاجرين اليهود في التجمعات الزراعية الصغيرة. وكانت تلك بداية عملية انطوت على الفصل بين الجماعات الإثنية على الصعيدين الجغرافي والاقتصادي.

الانتداب البريطاني

مع صدور وعد بلفور في العام ١٩١٧، والانتداب البريطاني الذي جاء بعده في العام ١٩٢٠، مُنحت الحركة الصهيونية وضعًا رسميًا بوصفها الوكالة اليهودية التي فُوضت بالعمل جنبًا إلى جنب مع الإدارة من أجل تمهيد الطريق لإنشاء "وطن قومي لليهود". وانطوى هذا الأمر على تشجيع اليهود على الهجرة إلى فلسطين والاستيطان فيها. وبذلك، باتت المساعي المتفرقة التي نفذت على مساحة كبيرة، والتي وَسَمت حركة الاستيطان إبان الحقبة العثمانية، تتخذ طابعًا إستراتيجيًا أكبر، حيث صارت تسعى إلى تشكيل حدود الوطن القومي بغية إقامة الدولة العتيدة.

وعلى مدى فترة ليست بالقصيرة من العقد الثاني من القرن الماضي، كانت بيوع الأراضي تنطوي على نقل ملكيتها من المُلاك الغائبين إلى المنظمات الصهيونية وغيرها من المنظمات

مع صدور وعد بلفور في العام ١٩١٧، والانتداب البريطاني الذي جاء بعده في العام ١٩٢٠، مُنحت الحركة الصهيونية وضعًا رسميًا بوصفها الوكالة اليهودية التي فُوضت بالعمل جنبًا إلى جنب مع الإدارة من أجل تمهيد الطريق لإنشاء "وطن قومي لليهود". وانطوى هذا الأمر على تشجيع اليهود على الهجرة إلى فلسطين والاستيطان فيها. وبذلك، باتت المساعي المتفرقة التي نفذت على مساحة كبيرة، والتي وَسَمت حركة الاستيطان إبان الحقبة العثمانية، تتخذ طابعًا إستراتيجيًا أكبر، حيث صارت تسعى إلى تشكيل حدود الوطن القومي بغية إقامة الدولة العتيدة.

اليهودية، وهو ما شكّل استمرارًا لنمط أُرسِيت أركانه إبان عهد العثمانيين. ولم تكن سوى مساحة صغيرة من الأراضي التي نُقلت ملكيتها تقع في المناطق المكتظة بالسكان في المحافظات الجبلية الوسطى، التي لم تتأثر في جانب كبير منها بالمشروع الاستيطاني اليهودي في تلك الفترة. وكانت المساحات الشاسعة من الأراضي التي بيعت تقع في معظمها في المنطقة الساحلية وفي الأودية، وهي مناطق ذات كثافة سكانية ضئيلة وتُزرع على نطاق واسع. وكانت أعداد المستأجرين والعمال والرعاة في هذه الأراضي متدنية. وقد ألحق نقل ملكية هذه الأراضي إلى اليهود الضرر بنحو ٥،٠٠٠ أسرة أُخليت منها في تلك الحقبة.

لم يكن عدد هذه الأسر كبيرًا، ولكنه أفرز آثارًا هائلة. فحسب الافتراض الذي يسوقه عالم الاجتماع باروخ كيمرلينغ (Baruch Kimmerling)، بصرف النظر عن تلك الأعداد، «فقد شحذ وجود الفلاحين الذي رأوا أنفسهم يتعرضون للإخلاء من أراضيهم دونما مسوّغ الوعي في أوساط المزارعين العرب بأن ذلك كان القدر الذي يُحتمل أن يواجهه كل واحد منهم. وقد حوّل هذا الأمر الصراع على الأرض إلى صراع مادي يرتبط بكل فرد من أفراد المجتمع العربي». [٦]

ولم يكن نقل ملكية الأراضي بحد ذاته يثير إشكالية بالضرورة من وجهة نظر العرب. ففي العديد من الحالات، كانت ملكية الأراضي تنتقل بين العرب، وبينهم وبين اليهود، قبل الانتداب وبعده، دون أن يثير هذا الأمر ردود فعل سياسية. ولم يكن لهذه المسألة أن تقوم لها قائمة لو أن نقل ملكية الأراضي لم يكن يقترن مع إخلاء مستأجريها منها. ومع ذلك، فلم تكن الحركة الصهيونية والوكالات الاستيطانية التابعة لها في حاجة إلى هؤلاء المستأجرين. فقد كان من شأن الإبقاء عليهم أن يتعارض مع الهدف الإستراتيجي الذي يرمي إلى إرساء قاعدة زراعية يهودية قادرة على البقاء وقابلة للحياة، والتي تُعَدّ أساسية لضمان نجاح المشروع القومي الذي كان يشكّل السبب الجوهري الذي يرتكز المشروع الاستيطاني عليه.

وقد تناول جون هوب سمبسون (John Hope Simpson) الآثار التي تمخضت عن هذا الموقف في التقرير الذي نشره في العام ١٩٣٠، حيث افترض أن الأراضي التي اشتراها الصندوق القومي اليهودي «نُقلت إلى خارج الإقليم. فلم يَعُد في وسع العربي أن يحصل أي منفعة من هذه الأراضي لا الآن ولا في أي وقت في المستقبل. فهو لا يستطيع أن يعلق الأمل على الإطلاق على تأجيرها أو زراعتها فحسب، بل بات يُحرم أيضًا من العمل في تلك الأراضي إلى الأبد، بموجب أعتى شروط الإيجار التي أرساها الصندوق القومي اليهودي.» [٧]

ويُعَدّ الموقف الذي أبداه هوب سمبسون جديرًا بالإشارة على نحو خاص لأنه لم يرَ أن الاستيطان اليهودي بحد ذاته يُلحق الضرر بالفلاحين العرب بالضرورة. فقد عقد مقارنة بين المستوطنات الجماعية التي أقامها الصندوق القومي اليهودي (الكيبوتسات والموشافيم)، التي لم تكن تشغّل سوى اليهود وتقصي العرب منها، مع القرى (الموشافوت) التي كانت قائمة إبان عهد الدولة العثمانية، والتي كانت تنمّ عن «صداقة وطيدة مع العرب. فهؤلاء لم يعملوا على تنمية الأراضي التي يملكها العرب في ذات الوقت الذي كانوا يطورون فيه أراضيهم عند إنشاء مستعمراتهم فحسب، وإنما عملوا على تشغيل العرب وتوظيفهم للاعتناء بمزارعهم، وزراعة حقولهم، وقطف ثمار العنب والبرتقال»، كما كانت تلك القرى «تعود بمنافع جمة على العرب المقيمين في جوارها» بصفة عامة. [٨]

اعتمدت المستوطنات الجماعية على الزراعة المختلطة – زراعة الحبوب والخضروات مع تربية المواشي. وكانت هذه المستوطنات

اعتمدت المستوطنات الجماعية على الزراعة المختلطة - زراعة الحبوب والخضروات مع تربية المواشي. وكانت هذه المستوطنات تنتج المحاصيل التي تفي باحتياجاتها المعيشية، وتسوّق المنتجات الفائضة عن حاجتها. ولم تكن تشغّل سوى الأيدي العاملة من بين سكانها. وكان مبدأ العمل الذاتي اليهودي يشكّل البديل الوحيد الذي يحل محل تشغيل أعداد هائلة من العمال العرب في الموشافوت. وحسب الافتراض الذي يسوقه روبين في الشهادة التي أدلى بها أمام اللجنة الملكية لفلسطين في العام ١٩٣٦، فقد كان من المستحيل تشكيل طبقة من العمال اليهود في قطاع الزراعة لأن المهاجرين الذين جاؤوا من أوروبا الشرقية لم يكونوا على أُلفة بالعادات الريفية ولم يسبق لهم أن تدربوا على العمل في قطاع الزراعة.

تنتج المحاصيل التي تفي باحتياجاتها المعيشية، وتسوّق المنتجات الفائضة عن حاجتها. ولم تكن تشغّل سوى الأيدي العاملة من بين سكانها. وكان مبدأ العمل الذاتي اليهودي يشكّل البديل الوحيد الذي يحل محل تشغيل أعداد هائلة من العمال العرب في الموشافوت. وحسب الافتراض الذي يسوقه روبين في الشهادة التي أدلى بها أمام اللجنة الملكية لفلسطين في العام ١٩٣٦، فقد كان من المستحيل تشكيل طبقة من العمال اليهود في قطاع الزراعة لأن المهاجرين الذين جاؤوا من أوروبا الشرقية لم يكونوا على أُلفة بالعادات الريفية ولم يسبق لهم أن تدربوا على العمل في قطاع الزراعة: «ومن جانب آخر، لم تكن لديهم احتياجات فكرية متميزة؛ فلم يكن في وسعهم أن يعيشوا حسب المعايير الشرقية التي كانت سائدة في فلسطين في ذلك الوقت. لقد كانت لديهم احتياجات لم يكن يستغني عنها الرجل الذي وُلد في أوروبا وتعلم فيها.»[٩] وبعبارة أخرى، كانت الاعتبارات الإستراتيجية والثقافية القومية، وليس المُثل الاشتراكية حسب الاعتقاد الشائع، هي ما كان يقف وراء التحول إلى الزراعة الجماعية.

وبحلول نهاية حقبة الانتداب، كانت العشرات من المستوطنات الجماعية اليهودية قد أُنشئت، حيث شكّلت شبكة تغطي بعض المناطق في البلاد، ولا سيما في المنطقة الساحلية الوسطى. وكانت هذه المستوطنات مرتبطة بالحركة العمالية الصهيونية (الهستدروت)، وبالإطار السياسي العام الذي كان يمثل المجتمع اليهودي في فلسطين. وبناءً على ذلك، شكّلت المستوطنات الجماعية مساحة إقصاء شهدت التوسع وحُظر على العرب الوصول إليها. ولم يُسمح للمستأجرين بالبقاء في الأراضي التي اشترتها الوكالات الاستيطانية الرسمية، ولم يحظ الفلسطينيون بالقبول بصفتهم سكانًا يقيمون في المستوطنات الريفية والحضرية الجديدة.

ولم يكن النجاح من نصيب هذه الحملات الإقصائية (التي عُرفت بمسمى غزو الأرض وغزو العمل) في جميع الأحوال، بيد أنها أطلقت حراكًا سعى إلى إقصاء العمال العرب من المشاريع التي امتلكها اليهود والاستغناء عن الاعتماد على المنتجات الزراعية الفلسطينية (أو تقليصه على الأقل). وكانت المنطقة اليهودية التي استقلت بذاتها تشمل المراكز الحضرية – بلدتيّ تل أبيب وحيفا الحديثتين والقدس التي اتسمت بطابع تقليديّ أكبر – والمناطق الريفية النائية التي تمتد على مساحات شاسعة. وقد تضاعفت أعداد السكان في هذه المنطقة اليهودية إلى ثلاثة أضعاف، وشهدت مقوماتها الصناعية وقدراتها العسكرية تطورًا متسارعًا، ويعود جانب لا يُستهان من الأسباب وراء ذلك إلى الهجرة الجماعية من ألمانيا بعدما وصل النازيون إلى سدة الحكم فيها. وبذلك، فقد دخل المجتمع اليهودي الذي قادته الحركة الصهيونية حقبة الأربعينات من القرن الماضي وهو أقوى وأقدر على تقديم المطالب السياسية التي ترمي إلى زيادة نطاق حكمه الذاتي وبلوغ مرحلة الاستقلال في نهاية المطاف، وذلك بعدما عمل يدًا بيد مع البريطانيين على قمع الثورة العربية التي اندلعت في الفترة الواقعة بين العامين ١٩٣٦ و١٩٣٩.

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية والمحرقة، والحاجة إلى إيجاد حل لمشكلة اليهود الذين نجوا منها، وما اقترن بذلك من تزايد حدة التوتر داخل فلسطين، باتت الضرورة تقتضي تعزيز الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاقية حول مستقبل البلاد. ومع تحرك كلا القوتين العُظميَيْن، وهما الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد

لقد جرى تحديد العناصر الرئيسية التي وسمت المجتمع الوليد بحلول العام ١٩٤٨، وأسهمت الحرب في ترسيخ هذه العناصر وإرساء دعائمها. وكانت أنظمة الانتداب البريطاني السارية قبل العام ١٩٤٨ تفرض القيود على إجراءات نقل ملكية الأراضي وإخلاء المستأجرين والعمال العرب منها، ولكن الاستقلال السياسي وبلوغ قوة عسكرية متفوقة أتاح للدولة أن تمضي قُدمًا في إنفاذ هذه السياسات على نطاق أوسع بكثير من ذي قبل وفي ظل قدر أقل من القيود. وبالنظر إلى أن الحرب نشبت بعد المحرقة بثلاث سنوات فحسب، فقد منح هذا الواقع الإسرائيليين إحساسًا بامتلاك مسوّغ أخلاقي ارتقى إلى منزلة الحصانة التي تيسّر لهم فعل ما يرتؤونه ضروريًا من أجل ضمان بقائهم.

السوفييتي، نحو تأييد تقسيم البلاد إلى دولة يهودية وأخرى عربية، تبنّت هيئة الأمم المتحدة القرار بشأن تقسيم فلسطين في يوم ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧. وقد أفضى هذا القرار في نتيجته إلى قيام إسرائيل والنكبة الفلسطينية – التطهير الإثني الذي طال ما نسبته ٨٠٪ من السكان العرب الذين كانوا يقطنون في الإقليم الذي بات جزءًا من دولة إسرائيل حديثة العهد (٦٠٪ من إجمالي السكان العرب في البلاد).

إسرائيل: العام ١٩٤٨ وما بعده

لقد جرى تحديد العناصر الرئيسية التي وسمت المجتمع الوليد بحلول العام ١٩٤٨، وأسهمت الحرب في ترسيخ هذه العناصر وإرساء دعائمها. وكانت أنظمة الانتداب البريطاني السارية قبل العام ١٩٤٨ تفرض القيود على إجراءات نقل ملكية الأراضي وإخلاء المستأجرين والعمال العرب منها، ولكن الاستقلال السياسي وبلوغ قوة عسكرية متفوقة أتاح للدولة أن تمضي قُدمًا في إنفاذ هذه السياسات على نطاق أوسع بكثير من ذي قبل وفي ظل قدر أقل من القيود. وبالنظر إلى أن الحرب نشبت بعد المحرقة بثلاث سنوات فحسب، فقد منح هذا الواقع الإسرائيليين إحساسًا بامتلاك مسوّغ أخلاقي ارتقى إلى منزلة الحصانة التي تيسّر لهم فعل ما يرتؤونه ضروريًا من أجل ضمان بقائهم.

ومن الأهمية بمكان ألا يغيب عن بالنا أن العام ١٩٤٨ والنكبة شكّلا المجتمع الإسرائيلي بعدة وجوه، منذ ذلك الوقت حتى يومنا هذا:

- فمن خلال إقصاء السواد الأعظم من السكان الأصلانيين، ضمنت الدولة أن يتبوأ اليهود موقع الصدارة في المجتمع بوصفهم الأغلبية التي لا يثور أي جدل حولها. ومنذ تلك اللحظة، صار الواقع الديموغرافي يشكل البرنامج المشترك لجميع القوى السياسية الرئيسية، من الأحزاب اليمينية المتطرفة والأرثوذكسية الدينية إلى الصهاينة الليبراليين واليساريين. كما دعت الدولة إلى تقديم دعم ثابت ولا يفتر للقانون بشأن «عودة» اليهود، وإبداء المعارضة الراسخة لحق اللاجئين في العودة إلى ديارهم. وفي الواقع، ترتكز فكرة إسرائيل بوصفها 'دولة يهودية ديموقراطية' على هذه القاعدة، التي باتت جزءًا من الإجماع الدبلوماسي العالمي الذي تَشكّل حول هذه المسألة.
- ومن خلال تحديد أعداد الفلسطينيين الذين بقوا في الداخل (١٥–٢٠٪ من إجمالي عدد المواطنين الإسرائيليين ونسبة تماثلها من مجمل عدد الفلسطينيين)، حولت الدولة هؤلاء الفلسطينيين إلى أقلية مهمّشة، ويسّرت دمجهم بصفتهم مواطنين في الوقت نفسه. ولم يكن هذا الأمر ممكنًا لو شكّل الفلسطينيون نسبة أكبر من السكان. ومع ذلك، فقد تمكّن الفلسطينيون من توحيد أنفسهم ضمن أقلية موحدة تتميز بوعيها بذاتها وتؤكد على حقوقها بكل ما أوتيت من قوة، بعد أن كانوا مجتمعًا مهمشًا وصغيرًا تُرك مهزومًا دون قيادة تقوده.
- ومن خلال تحويل عدد ليس بالقليل من السكان إلى لاجئين عبر الحدود (وحتى داخلها – 'الغائبون الحاضرون')، ضمنت الدولة وجود حالة من التوتر المستمر، الذي يستدعي اليقظة الدائمة والعسكرة والارتقاء بمستوى الوعي الأمني. وقد باتت هذه العوامل بمجموعها تشكل معالم أساسية من معالم الحياة العامة في إسرائيل. وعلى الجانب الفلسطيني، خلقت إسرائيل خصمًا سياسيًا يتموقع بصورة رئيسية

أول الحكاية: كانت نكبة.

خارج الإقليم الذي سعت إلى تحريره. وهذا وضع لم يسبق له مثيل في تاريخ الحركات المناوئة للاستعمار.

- وأخيراً، فمن خلال إفراغ مناطق واسعة من البلاد من سكانها العرب، وفّرت الدولة المساحة اللازمة لتوطين المهاجرين الجدد والضرورة التي كانت تقتضي استيعاب أعداد كبيرة من الناس من أجل سد الفجوات الجغرافية والاجتماعية التي ترتبت على الفراغ الناجم عن ذلك. وقد شكّل اليهود المزراحيون (اليهود "الشرقيون" الذين ينحدرون من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في أصولهم) إحدى الجماعات التي استطاعت الدولة أن تتواصل معها وتتحكم فيها بسهولة نسبية لكي تضطلع بدور الحاجز الديموغرافي وتوفير اليد العاملة الرخيصة واستخدامها كوقود للحروب التي تشنّها.

وفي هذه الجوانب كافة، ما يزال الإرث الذي خلفته حرب العام ١٩٤٨ ماثلًا أمامنا. ويكمن أكثر هذه الجوانب أهمية في إقصاء وجود اللاجئين، الذي يشكل هاجسًا ما يزال يستحوذ على المجتمع الإسرائيلي، وليس ذلك من خلال تشكيل وعي الناس بصورة مباشرة – حيث لا يعي عدد ليس بالقليل منهم بوجوده – وإنما من خلال احتضان عقلية حصار ماثلة على الدوام واستحضار التوقعات بحلول الهلاك والدمار الوشيك. فلا ينبغي تفادي جميع السوابق على عودة اللاجئين (حتى لو كانوا مواطنين إسرائيليين، كأولئك الذين ينحدرون من قريتيّ كفر برعم وإقرت) فحسب، بل إن الدافع نفسه الذي أفضى إلى وقوع النكبة في المقام الأول ما يزال حاضراً ويفعل فعله. فهناك هدم المنازل، ومصادرة الأراضي، وترحيل البدو قسراً من مناطق سكناهم، ورفض الاعتراف بالتجمعات السكانية غير الرسمية، والقيود المفروضة على التخطيط في التجمعات السكانية الرسمية ورفض منح الإقامة للفلسطينيين الذين يقترنون بمواطنين إسرائيليين – حيث لا يأخذ أي من هذه التدابير نفس الشكل المأساوي الذي أخذه التطهير الإثني الذي شهده العام ١٩٤٨، وإنما تتقاسم هذه التدابير الضرورة نفسها: فرض القيود على السكان الفلسطينيين وتقليص أعدادهم إلى أقصى حد ممكن.

وفيما يتصل بالاستيطان في الأرض، فقد شكّل العام ١٩٤٨ نقطة تحول لا يُستهان بأهميتها. فعلى خلفية النكبة، عملت هجرة اليهود الجماعية على تحويل التركيبة الديموغرافية في البلاد. فإلى جانب المهاجرين الذين وفدوا بأعداد كبيرة من أوروبا الشرقية، انتقل مئات الآلاف إلى البلاد من العراق واليمن وشمال أفريقيا نتيجة للتواطؤ غير الرسمي الذي قام بين الدول العربية والمؤسسات الصهيونية. فقد وظفت الأنظمة العربية سكانها اليهود ككبش فداء للتغطية على فشلها في حماية

وعكس تفرُّق المهاجرين اليهود وتوطينهم الأولويات التي رعتها الدولة فيما يتصل بمساحات الأراضي والأمن والتنمية الاقتصادية. وقد أفضى هذا الواقع إلى تشكيل هرمية تراتبية إثنية بقي فيها الفلسطينيون في الحضيض: حيث خضعوا لنظام الحكم العسكري حتى العام ١٩٦٦، وجرى حصرهم في قراهم وبلداتهم، ولم تتيسر لهم سوى فرص محدودة للتنقل والعمل، وسُلبت مساحات ليست بالقليلة من أراضيهم ونُقلت ملكيتها إلى المستوطنات اليهودية القائمة والجديدة، وهو ذات الأمر الذي جرى على الأراضي والأملاك التي تركها اللاجئون وراءهم ووضعت الدولة يدها عليها.

فلسطين، ومن أجل تحويل الانتباه عن وهنها وفسادها. وكانت إسرائيل في حاجة إلى عدد كبير من المهاجرين ليحلوا محل الفلسطينيين ولِتحُول دون عودتهم من خلال إقامة المستوطنات على امتداد الحدود واحتلال مساحات الأراضي التي تركوها وراءهم وفي الأحياء الحضرية (في حيفا وعكا والقدس واللد والرملة على وجه الخصوص). وفضلًا عن ذلك، فقد شُيِّدت سلسلة من 'البلدات التطويرية' الجديدة من أجل توفير المساكن لأعداد كبيرة من المهاجرين المزراحيين واستخدامهم كأيدٍ عاملة رخيصة في الصناعات الناشئة، من قبيل صناعة النسيج وتصنيع المواد الغذائية.

وشكّل العقد الخامس من القرن الماضي فترة شهدت رأب الصدع الذي برز بين اليهود والعرب، وبين اليهود الأشكنازيين والمزراحيين. وكانت الرؤية الصهيونية الأصلية تستشرف الهجرة الجماعية لليهود إلى أرض إسرائيل. وبما أن اليهود الأشكنازيين كانوا يمثلون ٩٠٪ من اليهود في شتى بقاع العالم، كان الدور الذي يضطلع به اليهود 'الشرقيون' والأثر الذي يفرزونه بمثابة مسألة ثانوية. ولكن الهجرة الجماعية إلى الولايات المتحدة وغيرها من الدول التي قصدها اليهود وإغلاق حدود الاتحاد السوفييتي والمحرقة، كلها جعلت اليهود غير الأوروبيين بمثابة أكبر احتياطي بشري لرفد المشروع الصهيوني. فقد انتقل مئات الآلاف من المهاجرين الذين ينحدرون من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى الدولة الجديدة على مدى العقدين الأولين من عمرها، مما جعلهم يشكّلون ما يقرب من نصف تعداد السكان اليهود فيها.

وقد شكل هذا التطور معضلة أمام الدولة الجديدة، حيث بات يتعين عليها أن تجترح حلًا للتناقض الذي واجهته: كيف يُصار إلى ترسيخ الطابع اليهودي للدولة على حساب الفلسطينيين ممن غادروا ديارهم وممن بقوا فيها ولم يبرحوها، في ذات الوقت الذي تجري فيه المحافظة على صورة إسرائيل بوصفها تحتضن مجتمعًا غربيًا ويتمتع بالتقدم في ميدان التكنولوجيا ويتسم بالحداثة ويحظى بالتحرر من الإرث الديني والإثني وعقليات يهود الشتات؟

وقد اشتمل الحل المنشود على ثلاثة محاور: (١) دمج المهاجرين الجدد باعتبارهم مواطنين كاملي الأهلية – من النواحي القانونية والسياسية والعسكرية، (٢) وفي الوقت ذاته، تهميشهم من الناحيتين الثقافية والاجتماعية من خلال مطالبتهم بالتكيف مع المعايير التي تعتمدها المؤسسة الأشكنازية. وقد تيسر هذا الأمر عن طريق (٣) خلق مسافة لا تفتأ تتسع وتتمدد بين هوياتهم الإسرائيلية الجديدة وماضيهم العربي/الإسلامي، إلى جانب جيرانهم الفلسطينيين في الزمن الحاضر.

وعكس تفرُّق المهاجرين اليهود وتوطينهم الأولويات التي رعتها الدولة فيما يتصل بمساحات الأراضي والأمن والتنمية الاقتصادية. وقد أفضى هذا الواقع إلى تشكيل هرمية تراتبية إثنية بقي فيها الفلسطينيون في الحضيض: حيث خضعوا لنظام الحكم العسكري حتى العام ١٩٦٦، وجرى حصرهم في قراهم وبلداتهم، ولم تتيسر لهم سوى فرص محدودة للتنقل والعمل، وسُلبت مساحات ليست بالقليلة من أراضيهم ونُقلت ملكيتها إلى المستوطنات اليهودية القائمة والجديدة، وهو ذات الأمر الذي جرى على الأراضي والأملاك التي تركها اللاجئون وراءهم ووضعت الدولة يدها عليها.

وتواصلت الحملة المحمومة التي أُطلقت خلال الفترة التي سبقت العام ١٩٤٨: فقد دأبت إسرائيل على توسيع أراضي المستوطنات اليهودية، دون أن تدمج السكان الفلسطينيين فيها، وأبقت على فصلهم وعزلهم عنها من الناحيتين المؤسسية والمادية. وعلى خلاف الفترات السابقة، فقد نُفذت هذه السياسة بتوظيف

إن تغيير التركيبة الديموغرافية يمثل سببًا أفرزه هذا النظام ونتيجةً تمخضت عنه. فقد تضاعف عدد السكان الفلسطينيين الذين يرزحون تحت سيطرة إسرائيل إلى ثلاثة أضعاف عقب الاحتلال في العام ١٩٦٧. ولم يكن هناك من طريقة لدمج هؤلاء الفلسطينيين كافة على قدم المساواة مع غيرهم دون تقويض الطابع اليهودي الذي تكتسيه الدولة، وهذه مشكلة باتت تُعرف بمسمى التهديد الديموغرافي. وقد انطوى الحل الذي بُذلت المساعي لاجتراحه على ثلاثة عناصر: منع سكان الأرض المحتلة من التمتع بحقوق المواطنة، واتخاذ الخطوات التي تُعنى بتقليص تعدادهم، وزيادة وتيرة الهجرة اليهودية.

سلطة الدولة والإكراه المادي، دون أن تنفَّذ بصورة طوعية. وقد أتاح تحويل الفلسطينيين من مجتمع يشكل الأغلبية الساحقة إلى أقلية مهمشة لشرائح أخرى من السكان الارتقاء على السلم الاجتماعي وإحراز التقدم في الميدان الاقتصادي على حسابهم.

ومع ذلك، لم ينتفع جميع اليهود من هذا الواقع على قدم المساواة فيما بينهم: تحول قدامى المحاربين، المنحدرون في معظمهم من خلفية أشكنازية، إلى النخبة الحاكمة، وتخلّف المهاجرون الجدد عن اللحاق بركبهم. ومع ذلك، فقد تمكّن اليهود الذين ينحدرون من أوروبا الشرقية في أصولهم من تخليص أنفسهم من مخيمات العبور وظروف السكن الرديئة التي عاشوا فيها في غضون فترة وجيزة نسبيًا ووطدوا أنفسهم في المناطق الحضرية في وسط البلاد. وتفرق اليهود المزراحيون شذر مذر بفعل الإكراه الذي وقع عليهم في المناطق الريفية والحضرية وفي الأحياء الفقيرة في المدن الكبيرة. وصار هؤلاء المزراحيون بمثابة حاجز بشري يكفل الحماية لبقية أفراد السكان اليهود من الفلسطينيين على امتداد الحدود وفيما وراءها، كما احتلوا مع المواطنين الفلسطينيين الدرجات الدنيا على سلم التعليم وسلم الوظائف.

العام ١٩٦٧: الاحتلال والمستوطنات

بقي الوضع المذكور على ما هو عليه إلى أن سُجلت نقطة التحول الرئيسية في العام ١٩٦٧. ففي معنى من المعاني، أعادت الحرب والاحتلال الذي تلاها التأكيد على بعض الاتجاهات التي برزت إلى الوجود في العام ١٩٤٨، بل قلَبتها ونقضتها أيضًا. وبقي الاتجاه العام كما هو دونما تغيير: ضم الأرض وعزل السكان، ولكن مع اختلاف واحد هذه المرة: حيث حُرم الناس الذين كانوا يقيمون خارج الخط الأخضر من حقوقهم وحرياتهم في التنقل والتعبير عن الرأي والتنظيم السياسي، في ذات الوقت الذي أُجبروا فيه على لزوم بيوتهم وقراهم وبلداتهم في معظم الحالات. وقد نجت الأغلبية من التطهير الإثني الذي طال اللاجئين الذين هُجِّروا من ديارهم في العام ١٩٤٨، ولكن دون أن يحظوا بمزايا المواطَنة التي مُنحت للفلسطينيين الذين لم يبرحوا مناطق سكناهم في الداخل. وقد أفرزت هذه الطريقة التي قامت على الدمج الإقصائي تغييرات في طبيعة النظام الإسرائيلي وأنماط الاستيطان التي اعتمدها. ومنذ العام ١٩٦٧، جمع النظام الإسرائيلي بين الديموقراطية الشكلية في جزء من إقليمه والحكم التسلطي الذي عززته ورسخته القوة العسكرية – والذي يحرم السكان المحليين من أي مشاركة فيه – في جزء آخر منه. وفي ظل هذه الظروف، لا يمكن أخذ المزاعم الديموقراطية التي يدعيها هذا النظام على محمل الجد. ويكمن الادعاء الذي يسوقه هذا النظام باكتساب الشرعية الدولية في طبيعته المؤقتة، ولكن لم يعد من الممكن التمسك بهذا الادعاء بعد مضيّ خمسين عامًا (أي ما يزيد على ٧٠٪ من فترة وجوده برمتها، ودون بروز أي تغيير يلوح في الأفق) عليه، إن كان يجري التسليم به في الأصل. ولم تنفك إسرائيل ترسي دعائم نظام يقوم على الهيمنة ولا مثيل له في أي مكان آخر في العالم اليوم، ناهيك عن انعدام استعدادها لوضع حد لسيطرتها من خلال الانسحاب من المناطق ومنح سكانها الحقوق المتساوية.

إن تغيير التركيبة الديموغرافية يمثل سببًا أفرزه هذا النظام ونتيجةً تمخضت عنه. فقد تضاعف عدد السكان الفلسطينيين الذين يرزحون تحت سيطرة إسرائيل إلى ثلاثة أضعاف عقب الاحتلال في العام ١٩٦٧. ولم يكن هناك من طريقة لدمج هؤلاء الفلسطينيين كافة على قدم المساواة مع غيرهم دون تقويض

الطابع اليهودي الذي تكتسيه الدولة، وهذه مشكلة باتت تُعرف بمسمى التهديد الديموغرافي. وقد انطوى الحل الذي بُذلت المساعي لاجتراحه على ثلاثة عناصر: منع سكان الأرض المحتلة من التمتع بحقوق المواطنة، واتخاذ الخطوات التي تُعنى بتقليص تعدادهم، وزيادة وتيرة الهجرة اليهودية. ومع ذلك، فلم يكن النجاح من نصيب الخطوتين الأخيرتين. ولم يكن تكرار التطهير الإثني الذي نُفذ خلال العام ١٩٤٨ في متناول اليد: فقد كانت حرب العام ١٩٦٧ قصيرة للغاية وواضحة وضوحًا لا يمكن معه الإقدام عليه على مرأى وسائل الإعلام، كما أن الناس لم يبرحوا أراضيهم وديارهم بعد أن تعلموا الدرس من النكبة. وكان معظم أولئك الذين فروا من مناطق سكناهم أو طُردوا إلى الأردن من اللاجئين الذين هُجروا للمرة الثانية بعد العام ١٩٤٨. وفي هذا السياق، لم تيسر المضايقات البيروقراطية التي طالت العديد من الفلسطينيين الاحتفاظ بأماكن إقامتهم إن هم غادروا البلاد في أي وقت من الأوقات، مع أن معظمهم بقوا متشبثين بمناطق سكناهم. وفي الواقع، فلم تزل الهجرة اليهودية إلى البلاد قائمةً على نطاق واسع، ولا سيما من الاتحاد السوفييتي، غير أنها لم تزد على أن خففت من حدة المشكلة الديموغرافية، ولم تأتِ بحل لها.

وتمثل ما تبقى من خيارات في المغالاة في إقصاء الفلسطينيين في الأرض المحتلة بطرق من شأنها أن تستقطب أقل قدر من الانتقاد، والعمل في الوقت نفسه على تعزيز الطابع اليهودي للدولة على الصعيد الداخلي. فعلى مدى العقدين المنصرمين، وخصوصًا في أعقاب اندلاع الانتفاضة الثانية وصعود نجم حركة حماس، أُميط اللثام عن هاتين العمليتين كليهما، واللتين يسّرهما التغيير الذي شهدته البيئة الدولية: صعود النزعة القومية الإثنية في أوروبا، وهجمات ١١ أيلول/سبتمبر، وتصاعد المشاعر المناهضة للإسلام في الغرب، وانهيار نظام الدولة التقليدية في الشرق الأوسط بسبب التدخلات الخارجية والثورات الداخلية.

وبناءً على ما تقدم، ينطوي المشروع الديموغرافي الرئيسي الذي ترعاه الدولة على تسريع وتيرة ضم الأراضي، وما يقترن به من تنامي إقصاء الناس (غير اليهود). وفي الوقت الذي لا يمكن فيه إقصاء الفلسطينيين من البلاد بصورة مادية، يمكن اختزال موقعهم من الناحيتين المفاهيمية والقانونية من خلال إنفاذ وسائل إدارية تتسم بفعاليتها ونجاعتها. وفي هذا المضمار، لا يُعَدّ المشروع الاستيطاني الذي لا يهدأ له أوار ومصادرة الأراضي وتفتيت عرى التواصل بين أرجاء الضفة الغربية خافيًا على أحد، ولكن هذه المساعي تتخطى هذه الإجراءات وتتجاوزها: فلجان القبول في المستوطنات الجديدة المقامة داخل الخط الأخضر، والتي تتأكد من أن هذه المستوطنات تبقى مفتوحة أمام اليهود دون غيرهم من الناحية العملية، وقانون الدولة القومية الذي يعنى بتعزيز ادعاء اليهود الحصري بامتلاك البلاد، ورموزها ومساحاتها العامة، وإعادة توطين البدو في إسرائيل والضفة الغربية بصورة قسرية، والموازنات المتزايدة التي تُرصد لغايات ترسيخ أواصر الهوية اليهودية في المدارس، وإقامة العلاقات مع اليهود في الشتات – بإرسال اليهود الإسرائيليين الشباب إلى المواقع المرتبطة بالمحرقة، وجلب اليهود الغربيين الشباب في رحلات 'لاكتشاف' 'حقهم الأصيل الذي اكتسبوه بالولادة' في إسرائيل – وهلم جرا.

ومما يثير الاهتمام على وجه خاص الازدواجية التي باتت تشكل مَعْلَمًا أساسيًا من معالم النظام الذي قام عقب العام ١٩٦٧. فقد كانت البلاد بأسرها بمثابة وحدة قانونية واحدة قبل العام ١٩٤٨، وكانت الحركة الصهيونية تزاول عملها فيها طولًا وعرضًا. وكان اليهود والعرب يتمتعون بالحقوق القانونية نفسها ضمن إطار سياسي موحد على الرغم من أنهم كانوا يتمتعون أيضًا بدرجة الاستقلالية الثقافية والتعليمية. وبعد العام ١٩٤٨، أضحت إسرائيل تشكل وحدة قانونية واحدة (بعد أن تقلص حجمها بالمقارنة مع ما كانت عليه في فلسطين الانتدابية)، وفرضت الدولة سلطتها على إقليمها بكامله. وعلى الرغم من أن معظم المواطنين الفلسطينيين كانوا يرزحون تحت نير الحكم العسكري، فقد كان هذا الحكم تمارسه مؤسسات تستمد صلاحياتها من السلطة المدنية المركزية.

وفي المقابل، شكّل العام ١٩٦٧ بداية الشرخ الذي أصاب سلطة الدولة: الحكم المدني داخل الخط الأخضر، والحكم العسكري فيما وراءه. ولكن لم يبقَ أي من هذين النظامين على حاله لفترة طويلة. فقد كان الوجود المتنامي للمستوطنين اليهود في أراضي العام ١٩٤٨ يعني أن القوانين والمؤسسات المدنية كانت تتجاوز الحدود، وتعمل مع هؤلاء السكان اليهود وتطبق قوانينها في المجالات المتصلة بهم، دون بقية أفراد السكان. وعلى الجانب الآخر من الحدود، عمدت مؤسسات الدولة إلى توظيف أشكال اكتست طابعًا عسكريًا في الإكراه والقهر بصورة متزايدة بغية فرض سيطرتها على السكان المهمشين – البدو والمهاجرين الأفريقيين، إلى جانب المواطنين الفلسطينيين بعمومهم – خلال الفترات التي تشهد نشوب الأزمات.

ونتيجةً لما تقدم، لم يَعُد التمييز بين جانبيّ الخط الأخضر يرتكز على أرضية صلبة، حيث ظهر فيه العديد من التصدعات التي أصابته، ناهيك عن المخالفة الجسيمة التي وقعت في

الحالة المستعصية التي يشكلها المستوطنون. فالموازنات التي تُرصد لهم، وحصولهم على الخدمات العامة، وحياتهم التجارية ومشاركتهم السياسية تنظَّم بكاملها من خلال آليات مدنية، لا تختلف عن تلك التي تنظم جميع المواطنين الإسرائيليين الآخرين. وفي الوقت نفسه، يعمل هؤلاء المستوطنون كما لو كانوا بمثابة جيب مسلح ينضوي تحت نظام السيطرة العسكرية، وتحكمه الأنظمة التي تصدر عن السلطات العسكرية. وتُعَدّ الصلاحيات التي تمتلكها هذه السلطات بمثابة ضرورة شكلية – ومن ناحية مبدئية، يعرّف القانون الدولي الإنساني هذا الوضع باعتباره 'احتلالًا حربيًا'، حيث لا يُسمح للسلطة المدنية أن تتولى الحكم فيه – ولكن مؤسسات الدولة الإسرائيلية تملك زمام السيطرة عليه على أرض الواقع. وفي هذه الأثناء، ما يزال السكان الفلسطينيون الذين يقطنون في الإقليم نفسه يخضعون للحكم العسكري، دون أن يملكوا القدرة على التواصل مع الدولة التي تتحكم في حياتهم، ودون أن يملكوا أي شكل من أشكال التمثيل في مؤسساتها.

أطر مفاهيمية: الفصل العنصري أم الاستيطان الكولونيالي؟

كيف لنا أن نعرّف هذا الوضع من ناحية نظرية، بحيث يغطي الظروف الحالية والتاريخية التي واكبته؟ لقد جرى توظيف مصطلحين للإشارة إلى هذه المسألة: الفصل العنصري والاستيطان الكولونيالي. ويُستخدم أحد هذين المصطلحين محل الآخر، كما لو كانا مرادفين يعبّران عن المفهوم نفسه، ولكن هناك بعض الاختلافات الجوهرية التي تسم ديناميكياتهما التاريخية ودلالاتهما السياسية.

ما هو الفصل العنصري؟ من الناحية التاريخية، كان الفصل العنصري في جنوب أفريقيا يشكل نظامًا تترأسه ثلاثة أقطاب، ويجمع ما بين عناصر تشمل الاستلاب الاستعماري، والاستغلال الطبقي والتمييز العنصري. وعادةً ما كانت الأبعاد المحورية الثلاثة – الأرض والعمل والعِرق – يعزز بعضها بعضًا، ولكن الآلة القانونية المرتبطة بأشكال من التمييز العنصري الشكلي باتت تمثل، مع مرور الوقت، عقبة أمام الاستقرار والنماء الاجتماعي والاقتصادي، ولا سيما في ظل نظام الفصل العنصري البائد. وقد أُلغي هذا النظام في نهاية المطاف، مما أفضى إلى إقصاء المنطق العرقي–السياسي الذي جعل من جنوب أفريقيا دولة متميزة. وما تفتأ أوجُه انعدام المساواة على أساس الأرض والعمل تتبوأ مكانة مركزية في المجتمع الذي وُلد عقب قيام نظام الفصل العنصري

نكسة العام ١٩٦٧: التاريخ يعيد نفسه!

بالطبع، وإن لم يكن ذلك بالمعنى العنصري الذي كان سائدًا في السابق. ومن الناحية المفاهيمية، يركز نموذج الفصل العنصري على تشكيل مجتمع موحد تنعدم المساواة فيه إلى حد بعيد في الوقت نفسه، بحيث يذكي نار الصراعات الداخلية على الحقوق والموارد. وفي المقابل، يحتفظ نموذج الاستيطان الكولونيالي بالتمييز الجوهري بين السكان الأصلانيين والمستوطنين، ويركز على ضرورة الانتصاف من الحرمان التاريخي. ولا يستبعد أحد هذين النموذجين الآخر، ولكنهما يميلان إلى التحرك في اتجاهات مختلفة: فهما يسعيان إلى تجاوز العقبات العنصرية التي فُرضت في ظل نظام الفصل العنصري من خلال بناء التحالفات السياسية من جهة، ويعملان على حشد القدرات لغايات وضع حد للتوسع الاستيطاني. ويتبوأ العمل والمساواة الاجتماعية والإدماج السياسي موقعًا مركزيًا في الحملة المناهضة للفصل العنصري. كما تحتل الأرض والمقاومة التي يخوضها السكان الأصلانيون موقع الصدارة في الحملة المناوئة للكولونيالية. ويعني تقويض نظام الفصل العنصري، بحكم تعريفه، تحدي فئات جماعته وحدوده، بينما يمكن أن يشير نقض الكولونيالية في معناه إلى تعزيز هذه الحدود نفسها من أجل الارتقاء بالوحدة السياسية للسكان الأصلانيين وتثبيت عرى مقاومتهم.

وفي حالة إسرائيل/فلسطين، ما تزال الأرض تشكل عنصرًا أصيلًا لا فكاك عنه في المشروع الاستيطاني الصهيوني منذ نشأته حتى يومنا هذا. فلم يكن استغلال الأيدي العاملة من بين السكان الأصلانيين أمرًا ذا بال على الإطلاق، بل كان بمثابة مَعْلم من معالم المرحلة المبكرة التي شهدت الهجرة والاستيطان في أواخر عهد الدولة العثمانية، ومرة أخرى في أعقاب العام ١٩٦٧ وعلى مدى عقدين حتى اندلاع الانتفاضة الأولى. ومع ذلك، فقد استُخدمت الأرض، حتى عندما كانت تُستخدم على نطاق واسع نسبيًا، في ميدان الزراعة والبناء، ولم توظف مطلقًا في الأنشطة الصناعية الرئيسية والمشاريع المتصلة بالأمن والقطاعات التكنولوجية المتقدمة التي كانت تكتسي أهمية قصوى بالنسبة إلى الاقتصاد الإسرائيلي بصورة متزايدة. وعلاوةً على ذلك، فقد جرى استبدال عدد لا يُستهان به من العمال الفلسطينيين منذ العقد التاسع من القرن الماضي بعمال مهاجرين من أوروبا الشرقية وجنوب شرق آسيا وغيرها من المناطق، مما أفضى إلى تقليص الاعتماد على الأيدي العاملة المحلية.

وينفي هذا الأمر صلة محور رئيسي من المحاور التي تؤلف نموذج الفصل العنصري، وهو العمل، إلى حد بعيد في حالتنا هذه. وفي الوقت نفسه، ينطوي البعد السياسي – نظام قانوني مزدوج، وتوزيع الأراضي على أساس إثني، ومجموعة مستقلة وغير متساوية من مؤسسات الدولة وسياساتها – على أوجُه مهمة من التشابه والتماثل مع نظام الفصل العنصري الذي كان سائدًا في جنوب أفريقيا. ولا مندوحة أن هذا هو الحال القائم في أراضي العام ١٩٦٧، وإن كان يقل في درجة وضوحه داخل الخط الأخضر، حيث يتمتع الفلسطينيون بحقوق المواطنة والمساواة القانونية بصورة اسمية على الرغم من التمييز غير الرسمي والرسمي الذي يخضعون له في بعض الأحيان. ويشبه هذا الوضع في بعض جوانبه ذلك الوضع الذي عاشته جنوب أفريقيا ، حيث تمتع بعض فئات السكان السود – الملونون وأولئك الذين ينحدرون من أصول هندية – بالحقوق والخدمات التي كانت أغلبية الأفريقيين السود تُحرم منها. وبعبارة أخرى، يتماشى التمييز القانوني والاجتماعي بين فئات السكان المهمشين مع إطار عام يقوم على إعمال نظام الفصل العنصري وإنفاذه.

ويرتبط نموذج الاستيطان الكولونيالي بفكرة 'استئصال شأفة السكان الأصلانيين'، ولم يزل هذا النموذج يوظَّف في معرض الإشارة إلى الواجب الذي يملي على الصهاينة استملاك الأراضي دون دمج الناس المقيمين عليها. ومما لا شك فيه أنه كان للنكبة أثر أساسي في تطبيق هذا المبدأ ووضعه موضع التنفيذ. ومع ذلك، فمن الأهمية بمكان أن ندرك أن المستوطنين لم يكونوا يملكون السلطة السياسية والشرعية الدولية اللتين كانوا يحتاجون إليهما لإنفاذ الطرد الجماعي أو اقتراف الإبادة الجماعية بحق السكان الأصلانيين قبل العام ١٩٤٨، أو بعد الاعتراف بإسرائيل بصفتها دولة. ولم يكن إنفاذ التطهير الإثني على نطاق جماعي ممكنًا إلا في أثناء الفترة الوسيطة، وفي ظل ظروف تشهد نشوب حرب شاملة.

ويسهم هذا الأمر في تمييز إسرائيل بصورة واضحة عن حالات من قبيل الولايات المتحدة أو أستراليا التي أفضى الاستيطان الكولونيالي فيها إلى إبادة سكانها الأصلانيين بصورة كادت تكون كاملة، وإلى حد باتوا يشكلون معه نسبة لا تتعدى ٢–٣٪ من إجمالي تعداد السكان. وفي هذا الإطار، كان الفلسطينيون يمثلون أغلبية السكان حتى حلول العام ١٩٤٨، ولم ينفكوا يشكلون شريحة لها وزنها من شرائح السكان حتى بعد ذلك العام. وهم يعادلون السكان اليهود من ناحية تعدادهم في إقليم إسرائيل/فلسطين بكامله، ويتجاوز عددهم الملايين في البلدان المجاورة. وما يزال الفلسطينيون يفرضون تحديًا جسيمًا أمام إسرائيل والسياسات والممارسات الصهيونية، التي ما تفتأ تتشكل بصورة رئيسية بفعل وجودهم وقدرتهم على الصمود، وبصرف النظر عن الإطار السياسي الذي يجدون أنفسهم فيه. وبهذا المعنى، فلم يتعرض الفلسطينيون 'للإبادة' بصورة فعلية.

ومن المؤكد أن النماذج تتعامل مع أنواع مثالية، ولا تتعامل مع حالات تاريخية تَسِمها الفوضى. لقد كان نظام الفصل العنصري الذي ساد في جنوب أفريقيا نتاجًا للتصنيع العنصري الذي تشابك وتداخل مع الاستيطان الكولونيالي وحرمان السكان الأصلانيين، بينما يعد العِرق في الولايات المتحدة الأميركية نتاجًا للإبادة الجماعية والعبودية العنصرية والتوسع عبر الحدود والهجرة. أما في بريطانيا، فالعِرق نتاج للهجرة التي نجمت عن صعود الإمبراطورية وأفول نجمها. ويقوم التوازن بين الأرض والعمل والاعتبارات القانونية واعتبارات الهوية في أساسه على الظروف المادية التي تواكب بروز كل حالة على حدة ونشأتها.

الدلالات السياسية

يكمن التحدي الماثل أمام إسرائيل/فلسطين في اجتراح توليفة ترتكز على نقاط القوة الرئيسية التي تَسِم كل توجّه بعينه، وتتخطاه في الوقت نفسه. ومع عملية السلام التي لا تزيد على كونها ميتة، والدول العربية التي باتت تبدي اهتمامًا لا ينفك يتضاءل في الصراع، وحركات التضامن الدولي التي لا تفرِز

سوى أثر ضئيل على أرض الواقع، وحملة 'مناهضة التطبيع' العقيمة التي تفرض المزيد من العزلة على النشطاء الفلسطينيين وتجرّدهم من قدراتهم وأهليتهم، فما هو البديل؟

إن دمج كلا النموذجين معًا يعني التركيز على تعزيز الوحدة الداخلية بين الفلسطينيين على كلا جانبيّ الخط الأخضر، وعبره أيضًا. ومن شأن التحرك نحو إقامة جبهة أصلانية موحدة لمناهضة الاستعمار أن تؤتي أكلها لو قُدِّر لها أن تستند إلى المطالب الرئيسية العامة، والتي تقترن مع الاعتراف بالمسائل المحددة وظروف الصراع التي تواجه الشعب الفلسطيني بمختلف فئاته وأطيافه على أرضه. ومن شأن إطلاق حملة تناوئ نظام الفصل العنصري وتبني التحالفات الاجتماعية والسياسية عبر الخط الفاصل بين اليهود والعرب أن تكمِّل نقطة التركيز هذه من أجل التغلب على الإستراتيجية التي يعتمدها النظام في ترسيخ الفصل (هافردا). وينبغي أن ينصب هدف هذه الحملة على خوض النضال سويةً مع الجماعات اليهودية التقدمية والمهمشة اجتماعيًا، بحيث تقوم في أساسها على الشواغل المشتركة معها.

ترجمه عن الانكليزية: ياسين السيد

الهوامش

1. Abraham Granott, The Land System of Palestine (London: Eyre & Spottiswoode 1952), pp. 275 278.

٢. أنظروا موشيه سميلانسكي في صحيفة **هآرتس**، ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٩ [بالعبرية].

٣. إسحق إيبشتاين، "المسألة الخفية"، **مجلة هشلياح**، ١٧، (١٩٠٧)، ١٩٣–٢٠٦ [بالعبرية].

4. Rashid Khalidi, "Palestinian Peasant Resistance to Zionism Before World War I, in Blaming the Victims: Spurious Scholarship and the Palestine Question, edited by Edward Said and Christopher Hitchens, (New-York: Verso Books, 1988), p. 215

5. Arthur Ruppin, Memoirs, Diaries, Letters, Herzl Press, 1972), p. 47.

6. Baruch Kimmerling, Zionism and Territory, University of California,1983), p. 106.

7. JOHN HOPE SIMPSON, C.I.E., Report on Immigration, Land Settlement and Development, Presented by the Secretary of State for the Colonies to Parliament by Command of His Majesty. October, 1930 , p. 54

٨. [فيما يلي "تقرير هوب سمبسون"]

٩. تقرير هوب سمبسون، ص. ٥٠.

10. Palestine Royal Commission, Minutes of Evidence Heard at Public Sessions. Colonial No. 134 (1937), p. 102.